مناهج العلماء في صيانة الأحاديث الصحيحة
"الحافظ ابن حجر" أنموذجاً

د. ماجد بن محمد الجهني
مدير مركز السنة والتراث النبوي للدراسات والتدريب
جدة (المملكة العربية السعودية)
ch4islamic@gmail.com

ملخَّص البحث

لا يخفى على أحد ما للأحاديث الصحيحة من مكانة كبيرة وعظيمة، ولقد أفنى المحدِّثون أعمارهم في حفظ أسانيدها ومتونها، وميَّزوا صحيحها من سقيمها، ومستقيمها من معوجها، ومن هؤلاء الحفاظ والأئمة النقاد: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني رحمه الله. فمن خلال قراءتي لكتابه "فتح الباري" استوقفتني عبارة تكررت منه في عدة مواضع، وهي قوله: "وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة" أو نحو ذلك، وذلك في معرض رده على من تعرّض لشيء من الأحاديث الصحيحة برد أو نقد دون إعمال للمنهج المتبع في نقد المتون عند وجود إشكال في الفهم أو شبة تعارض. فقد حوت هذه الورقات تلك المواضع فبلغت قرابة تسعة مواضع، منها أحاديث في "صحيح البخاري" وفي غيره. خضعت لدراسة مقارنة ونقد وتحليل، وهي أمثلة منتقاة من مجموعة حواها هذا السفر العظيم، والسببُ في اختيار هذه الأمثلة دون غيرها هو عبارة الحافظ: "وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة" والتي تكررت في جميع الأمثلة في هذا البحث، ما يدل على وجود منهج واضح عند الحافظ في صيانته ومحافظته على مكانة الأحاديث الصحيحة. والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: المناهج. العلماء. الصيانة. الأحاديث. ابن حجر.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: محمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين. أما بعد:

فإن للأحاديث الصحيحة مكانة عالية عند الأمة الإسلامية وعند علماء الحديث على وجه الخصوص، ولذلك كانت جهود العلماء في القديم والحديث منصبة إلى صيانتها والحفاظ على مكانتها كونها وحي من رب العالمين، فقد وضعوا للنقد أصولًا وقواعد، وكذلك وضعوا منهجًا واضحًا سليمًا لمن أراد أن يسلك طريق الدراسة والبحث في علوم الحديث، فكان ذلك الجهد سببًا للحفاظ على هذا الوحي العظيم من عبث الجاهلين وزلات المتخصصين.

واستكمالًا لما سبق من جهود عظيمة فإنه يتوجب على الباحثين في السنة النبوية في هذا الزمان إبراز جهود العلماء من المتقدمين والمتأخرين، وبيان مناهجهم في التعامل مع النقد الموجه للأحاديث الصحيحة، وإبراز طريقتهم في الحفاظ على مكانتها وإزالة اللبس عنها.

ولذلك عزم الباحث ومن خلال هذه الأسطر اليسيرة بيان موقف تكرر من الحافظ ابن حجر – رحمه الله – تجاه بعض من رد الأحاديث أو بالغ في نقدها مع وجود مسوغ لدحض تلك الشبهات أو تأويلها حفاظًا على مكانة الأحاديث الصحيحة.

والله أسأل أن يسدد أقوالنا وأفعالنا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

أهمية البحث وسبب اختياره:

تكمن أهمية هذا البحث في بيان منهج علماء الحديث في صيانة الأحاديث الصحيحة والحفاظ على مكانتها في مقابل الحملات المتكررة والدعوات المغرضة ممن ليس لهم دراية بعلوم الحديث، أو ممن يعمدون بقصد إلى محاولة إسقاط مكانة هذه الأحاديث الصحيحة من قلوب الأمة.

وسبب اختيار هذا الموضوع أو مجال البحث وهو كتاب "فتح الباري" للحافظ ابن حجر (رحمه الله)، هو ما حضي به الكتاب ومؤلفه في القديم والحديث من عناية واهتمام على مستوى الأفراد والمؤسسات العلمية بشتى التخصصات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١) بيان مكانة الأحاديث الصحيحة وأهمية صيانتها والدفاع عنها.
٢) إبراز منهج العلماء في تعاملهم ونقدهم للأحاديث الصحيحة.
٣) إبراز منهج الحافظ ابن حجر ودوره في صيانة الأحاديث الصحيحة.

حدود البحث:

يلتزم الباحث في هذا البحث بنطاق واضح ومنضبط، فالمجال الرئيس لهذه الدراسة هو كتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني. وذلك من خلال المرور على كامل الكتاب واستخراج المواضع التي تَطَّرق إليها الحافظ ابن حجر بنقد ايجابي.

منهج الدراسة:

يتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، واستخراج النقد الايجابي للأحاديث الواردة في الجامع الصحيح وفي غيره من خلال كتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر.

eISBN 978-967-2122-81-4

خطة البحث:

١) استقراء لكتاب "فتح الباري" واستخراج المواضع التي رد فيها الحافظ ابن حجر على من انتقد شيء من الأحاديث الصحيحة في الجامع الصحيح وفي غيره.
٢) نذكر الحديث الموجه إليه النقد ونخرجه ونحكم عليه إن لزم الأمر.
٣) نذكر أسباب نقد الحديث أو رده مع رأي الحافظ ابن حجر في ذلك، دون ترجيح للأقوال.
٤) نبين منهج الحافظ ابن حجر في تعامله مع مثل هذه الأحاديث الصحيحة.
٥) الآيات القرآنية: يتم التعريف باسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرة بين معكوفتين.
٦) تخريج الأحاديث: إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فسيكتفى الباحث بتخريجه منهما، أما إذا كان خارج الصحيحين فقد يتوسع الباحث في تخريجه إن احتيج إلى ذلك، والدلالة عليه في مظانه ما استطاع.
٧) الأعلام: نلتزم بذكر نبذة مختصرة جدًا للأعلام في الحاشية، ويستثنى من ذلك الصحابة والأئمة الأربعة لشهرتهم.
٨) نختم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثان، وبيانها على النحو الآتي:

المبحث الأول: صيانة العلماء للأحاديث الصحيحة.

المبحث الثاني: صيانة الحافظ ابن حجر وحفاظه لمكانة الأحاديث الصحيحة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

فهرس الآيات والأحاديث.

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول: صيانة العلماء للأحاديث الصحيحة:

إن العبث بالأحاديثِ الصحيحة تضعيفًا وإعلالًا – دونَ مبرِّرٍ مشروعٍ وأهليةٍ للنَّقدِ – أمرٌ خَطيرٌ ينبغِي الإعراضُ عنهُ؛ قالَ أبو طاهرٍ السِّلَفِيُّ (٥٧٦هـ): "كل مَنْ ردَّ مَا صَحَّ مِنْ قَولِ الرَّسُول – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – وَلَمْ يتلقَّه بِالْقبُولِ قدْ ضلَّ وغَوى؛ إِذْ كَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام – لَا ينْطق عَنِ الْهَوَى"(١).

وكُلُّ مَنْ كانَ هذا حالُهُ فإنَّ القلبَ ينفِرُ منهُ وإنْ كانَ صالحاً في نفسِهِ؛ قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: "منذُ طَلبتُ

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٣٨٠).

eISBN 978-967-2122-81-4

الحديثَ ووقفتُ علَى كلامِ الخَطَّابِيّ وقَعتْ عِندِي مِنهُ نُفرةً؛ لإقدامِهِ على تَخطِئةِ الرِّواياتِ الثَّابتةِ خُصوصًا مَا فِي الصَّحيحينِ "(٢).

فالمساس بالأحاديث الصحيحة بغير علم وخاصة ما أخرجه الشيخان يُعَدُ جرأة على الدين واعتداءاً على إجماع المسلمين، ومخالفاً لما سار عليه العلماء قديماً وحديثاً من الحرص على الحفاظ ابن حجر على ما صح من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعدم الطعن فيها، بل قد يستحسن بعضهم التكلف في الجمع بين الروايات وتوجيهها على أن يرد شيئاً منها أو يخطئ رواتها، ومن ذلك ما نقله الحافظ عن الكرماني تكلفه في توجيه حديث في الصحيح، قال الحافظ: "ثم شرع الكرماني في إبداء احتمالات بعيدة متكلفة لتوجيه الرواية التي في البخاري"(٣).

قلت: والكرماني كان يعلم بأنه تكلف في توجيه الرواية، لكنه كان يرى أن ذلك أهون من ردها، والدليل أنه قال بعد ذلك: "وارتكاب بعض هذه التكلفات أولى من تخطئة العدول الأثبات"(٤).

وقد يقف أحدهم على ما قد يسوغ للحافظ الناقد البحث والنظر فيه، ولكنهم ربما خطأوا أنفسهم واتهموها تعظيماً وإجلالاً لهيبة الأحاديث الصحيحة، خصوصاً ما رواه الشيخان أو أحدهما، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

قال الإمام الذهبي حينما سَاقَ تَرْجَمَةِ خَالِد بن مخلد من "ميزان الاعتدال" بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ أَحْمَدَ فِيهِ: "لَهُ مَنَاكِيرُ"، وَقَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ"، قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، لَوْلَا هَيْبَةُ الصَّحِيحِ لَعَدُّوهُ فِي مُنْكَرَاتِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ"(١).

وهذا النوع من النقد يمكن تسميته بـ (النقد الإيجابي).

ويتضح منهج الحافظ ابن حجر في هذا النوع من النقد (النقد الإيجابي) من خلال ثلاثة أمور:

أولاً: رده على بعض من انتقد بعض الأحاديث الصحيحة لأسباب لا ترتقي ومكانة تلك الأحاديث.

ثانيًا: ينقل الحافظ عن غيره بعض الاستشكالات على الحديث ويسكت دون أن يعلق تورعًا منه من أن

(٢) فتح الباري (٨/٤٠).

(٣) فتح الباري (٧/٧٤).

(٤) فتح الباري (٧/٧٥).

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)

eISBN 978-967-2122-81-4

يخوض في نقد الأحاديث الصحيحة.

ثالثًا: منهج الحافظ وتطبيقه لمنهج الجمهور في التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وهو: الجمع إن أمكن أو النظر في التاريخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ أو الترجيح أو التوقف، قال الحافظ: "فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بإحدى الحديثين"(٢). والمتأمل لهذا المنهج يجد بأنه يحقق الحفاظ على مكانة الأحاديث الصحيحة وصيانتها قدر الإمكان.

وسوف نستعرض بعض الأمثلة على الأمر الأول في المبحث الثاني، وهو: (رده على بعض من انتقد شيء من الأحاديث الصحيحة لأسباب لا ترتقي ومكانة تلك الأحاديث)، وهو محور بحثنا.

المبحث الثاني: صيانة الحافظ ابن حجر وحفاظه لمكانة الأحاديث الصحيحة:

من خلال اطلاعي على كتاب "فتح الباري" استوقفتني عبارة تكررت من الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في عدة مواضع وهي قوله: "وَبِمِثْلِ هَذَا لَا تُرَدُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ" أو نحو ذلك، وذلك في معرض رده على من تعرض لشيء من الأحاديث الصحيحة برد أو نقد دون إعمال للمنهج المتبع في حال التعارض.

والحافظ ابن حجر (رحمه الله) هو من أبرز النقاد المتأخرين والعلماء المبرزين الذين مارسوا هذه القواعد على أرض الواقع، فقد أوتي فهماً ونظراً ليس لغيره من العلماء، قال عنه شيخه الحافظ عبد الرحيم العراقي: "الشيخ العالم والكامل الفاضل الإمام المحدث المفيد المجيد الحافظ المتقن الضابط الثقة المامون".

وتستطيع أن تلمس ذلك بجلاء من خلال مطالعة كتبه ومصنفاته خاصة "فتح الباري".

وفيما يلي سنذكر بعض تلك المواضع مع التعليق عليها باختصار شديد.

المطلب الأول: رد الحديث بسبب اعتقاد الناقد باستحالة وقوعه عقلاً:

تحدث الحافظ عن زيد بن وهب الْجُهَنِيّ فقال: "زيد بن وهب الْجُهَنِيّ أَبُو سُلَيْمَان الْكُوفِي من كبار التَّابِعين رَحل إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، فَقبض وَهُوَ فِي الطَّرِيق قَالَ زُهَيْر بن مُعَاوِيَة عَن الْأَعْمَش: إِذا حَدَّثَك زيد بن وهب عَن أحد فكأنك سمعته من الَّذِي حَدَّثَك عَنهُ. وَثَّقَهُ ابن معِين وابن خرَاش وابن سعد وَالْعجلِي وَجُمْهُور الْأَئِمَّة. وشذ يَعْقُوب بن سُفْيَان الْفَسَوِي فَقَالَ. فِي حَدِيثه خلل كثير، ثمَّ سَاق من رِوَايَته قَول عمر فِي حَدِيثه: يَا حُذَيْفَة! بِاللَّه أَنا من الْمُنَافِقين. قَالَ الْفَسَوِي: وَهَذَا محَالٌ.

قال الحافظ رداً على الفسوي: هَذَا تعنت زَائِد، وَمَا بِمثل هَذَا تضعف الْإِثْبَات وَلَا ترد الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة، فَهَذَا صدر من عمر عِنْد غَلَبَة الْخَوْف وَعدم أَمن الْمَكْر، فَلَا يلْتَفت إِلَى هَذِه الوساوس الْفَاسِدَة فِي تَضْعِيف الثِّقَات، وَالله أعلم"(١).

---

(٢) شرح نخبة الفكر (٦٢،٦٣).

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠٤).

في هذا المثال: يرد الحافظ على الفسوي، وينتقد رده للحديث ويصف فعله هذا بالتعنت الزائد والوسوسة الفاسدة، فهو يرى أن الحديث صحيح ويمكن توجيهه التوجيه السليم والمقبول دون الحاجة إلى رده.

المطلب الثاني: رد الحديث بسبب أنه مخالف للمشهور والمعروف:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ: كَانَ المسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلاَةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ اليَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلاَ تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلاَةِ!، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بِلاَلُ! قُمْ فَنَادِ بِالصَّلاَةِ»(١).

قال الحافظ: "وَأَغْرَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ فَحَمَلَ قَوْلَهُ (أَذِّنْ) عَلَى الْأَذَانِ الْمَشْرُوعِ، وَطَعَنَ فِي صِحَّةِ حَدِيثِ ابن عُمَرَ، وَقَالَ عَجَبًا لِأَبِي عِيسَى كَيْفَ صَحَّحَهُ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ شَرْعَ الْأَذَانِ إِنَّمَا كَانَ بِرُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ". انْتَهَى.

قال الحافظ: "وَلَا تُدْفَعُ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِمِثْلِ هَذَا مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ"(٢).

وفي هذا المثال: انتقد الحافظ صنيع القاضي ابن العربي في طعنه لحديث لابن عمر مع إمكان الجمع، فالحافظ سلك في توجيه هذا الحديث مسلك الجمع فقال: وَسِيَاقُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا قَصَّ رُؤْيَاهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: أَلْقِهَا عَلَى بِلَالٍ فَلْيُؤَذِّنْ بِهَا، قَالَ فَسَمِعَ عُمَرُ الصَّوْتَ فَخَرَجَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا لَمَّا قَصَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رُؤْيَاهُ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِشَارَةَ عُمَرَ بِإِرْسَالِ رَجُلٍ يُنَادِي لِلصَّلَاةِ كَانَتْ عَقِبَ الْمُشَاوَرَةِ فِيمَا يَفْعَلُونَهُ، وَأَنَّ رُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ كَانَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالُوا: اهْتَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّلَاةِ كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا، فَقَالَ: انْصِبْ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. فَلَمْ يُعْجِبْهُ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ذَكَرُوا الْقُنْعَ – بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ النُّونِ يَعْنِي الْبُوقَ –، وَذَكَرُوا النَّاقُوسَ، فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ مُهْتَمٌّ، فَأُرِيَ الْأَذَانَ، فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ وَكَانَ عُمَرُ رَآهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَكَتَمَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَقَالَ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنَا؟". قَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان، بَابُ بَدْءِ الأَذَانِ (٦٠٤)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب بدء الأذان (٣٧٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٨١).

eISBN 978-967-2122-81-4

بِلَالُ! قُمْ فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَافْعَلْهُ"(١).

تَرْجَمَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ بَدْءُ الْأَذَانِ، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرّ: "رَوَى قِصَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمَعَانٍ مُتَقَارِبَةٍ، وَهِيَ مِنْ وُجُوهٍ حِسَانٍ، وَهَذَا أَحْسَنُهَا".

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يُخَالِفُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بْنَ زَيْدٍ لَمَّا قَصَّ مَنَامَهُ فَسَمِعَ عُمَرُ الْأَذَانَ، فَجَاءَ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ عَقِبَ إِخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْ مُتَرَاخِيًا عَنْهُ لِقَوْلِهِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنَا، أَيْ عَقِبَ إِخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ، فَاعْتَذَرَ بِالِاسْتِحْيَاءِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي عُمَيْرٍ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ عُمَرَ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَ قَصِّ عَبْدِاللَّهِ رُؤْيَاهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ الَّتِي ذَكَرَ بِهَا، فَسَمِعَ عُمَرُ الصَّوْتَ، فَخَرَجَ فَقَالَ: فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ قَصِّ عَبْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

المطلب الثالث: رد الحديث بسبب أنه قد يساء فهمه ويستخدم في غير موضعه:

قال الحافظ: "رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ وَاقِدِ بْنِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِنِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «هَذِهِ ثُمَّ ظُهُورَ الْحُصُرِ»(١) زَادَ ابن سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكُنَّ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْجُجْنَ إِلَّا سَوْدَةَ وَزَيْنَب، فَقَالَا: لَا تُحَرِّكُنَا دَابَّةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٢).

وَإِسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدٍ صَحِيحٌ، وَأَغْرَبَ الْمُهَلَّبُ فَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ لِقَصْدِ ذَمِّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فِي خُرُوجِهَا إِلَى الْعِرَاقِ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ فِي قِصَّةِ وَقْعَةِ الْجَمَلِ، وَهُوَ إِقْدَامٌ مِنْهُ عَلَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ(٣).

وفي هذا المثال: انتقد الحافظ فعل المهلب في قوله: "إن هذا الحديث من وضع الرافضة"، بقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، فهو يرى أن الحديث لا يجوز رده مع إمكان توجيهه، والتوجيه الصحيح في نظره هو أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانت متأولة.

قال الحافظ: "وَالْعُذْرُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا تَأَوَّلَتِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ كَمَا تَأَوَّلَهُ غَيْرُهَا مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِنَّ غَيْرُ تِلْكَ الْحَجَّةِ، وَتَأَيَّدَ ذَلِكَ عِنْدَهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ"(٤).

المطلب الرابع: رد الحديث بسبب تقديم الترجيح على الجمع:

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ (٤٩٨)، وقال الحافظ: " أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ.." وذكره. فتح الباري (٢/٨١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٨١).

(١) أخرجه أحمد (٢١٩٠٥)، وأبو داود في كتاب المناسك، بَابُ فَرْضِ الْحَجِّ (١٧٢٢) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه، وصححه الحافظ في الفتح (٤/ ٧٤).

(٢) طبقات ابن سعد (٨/٤٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٧٤).

(٤) نفس المصدر السابق.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "المدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لاَ يُقْطَعُ شَجَرُهَا، وَلاَ يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ"(٥).

قال الحافظ: "وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَنَا أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا، فَادَّعَى بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرِبٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: "مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا"، وَفِي رِوَايَةٍ: "مَأْزِمَيْهَا". وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ، وَبِمِثْلِ هَذَا لَا تُرَدُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، فَإِنَّ الْجَمْعَ لَوْ تَعَذَّرَ أَمْكَنَ التَّرْجِيحُ(١).

في هذا المثال: يرد الحافظ على ادعاء بعض الحنفية قولهم أن هذا الحديث مضطرب بسبب اختلاف ألفاظ الحديث، والحافظ يرى بأن رد الحديث والحكم عليه بالاضطراب متعذر مع إمكان الجمع أو الترجيح، فها هو يرجح رواية "ما بين لابتيها" بسبب توارد الرواة عليها، كما أنه جمع بين تعدد الألفاظ دون تعسف.

قال الحافظ: "وَلَا شَكَّ أَنَّ رِوَايَةَ "مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" أَرْجَحُ لِتَوَارُدِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا، وَرِوَايَةَ "جَبَلَيْهَا" لَا تُنَافِيهَا، فَيَكُونُ عِنْدَ كُلِّ لَابَةٍ جَبَلٌ، أَوْ لَابَتَيْهَا مِنْ جِهَةِ الْجَنُوبِ وَالشِّمَالِ، وَجَبَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَتَسْمِيَةُ الْجَبَلَيْنِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَا تَضُرُّ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ "مَأْزِمَيْهَا" فَهِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَالْمَأْزِمُ بِكَسْرِ الزَّايِ الْمَضِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْجَبَلِ نَفْسِهِ"(٢).

المطلب الخامس: رد الحديث بسبب أنه خبر واحد وجاء بخلاف القواعد فلا يعمل به:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»(٣).

قَالَ ابن الْعَرَبِيِّ: "تَمَسَّكَ جَمِيعُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَطَلَّعَ مَالِكٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ طَرِيقِهَا، فَأَشْرَفَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْفِطْرَ ضِدُّ الصَّوْمِ وَالْإِمْسَاكَ رُكْنُ الصَّوْمِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَسِيَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِيهِ: "لَا قَضَاءَ عَلَيْكَ"(٤)، فَتَأَوَّلَهُ عُلَمَاؤُنَا عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ لا قضاء عَلَيْكَ الْآنَ، وَهَذَا تَعَسُّفٌ، وَإِنَّمَا أَقُولُ: لَيْتَهُ صَحَّ فَنَتَّبِعُهُ، وَنَقُولُ بِهِ إِلَّا عَلَى أَصْلِ مَالِكٍ فِي أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا جَاءَ بِخِلَافِ الْقَوَاعِدِ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ الْمُوَافِقُ لِلْقَاعِدَةِ فِي رَفْعِ الْإِثْمِ عَمِلْنَا بِهِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يُوَافِقُهَا فَلَمْ نَعْمَلْ بِهِ(١).

---

(٥) أخرجه البخاري في كتاب فَضَائِلِ المدِينَةِ، بَاب حَرَمِ المدِينَةِ (١٨٦٧)، ومسلم في كتاب الحج، بَاب فَضْلِ الْمَدِينَةِ، وَدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا بِالْبَرَكَةِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِهَا، وَتَحْرِيمِ صَيْدِهَا وَشَجَرِهَا، وَبَيَانِ حُدُودِ حَرَمِهَا (١٣٦٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٨٣).

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، بَاب الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا (١٩٣٣)، ومسلم في كتاب الصيام، باب من أكل أو شرب ناسيًا (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الصيام، باب (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥٦).

eISBN 978-967-2122-81-4

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على ابن العربي رده للحديث بسبب أن الحديث خبر واحد وجاء بخلاف القواعد فلا يعمل به، والحافظ يرى أن القاعدة مستقلة بالصيام ومن عارض بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة، كما أنه رد القياس لأنه في مقابل النص.

قال الحافظ: "وأما الْقيَاس الَّذِي ذكره بن الْعَرَبِيّ فَهُوَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصّ، فَلَا يُقْبَلُ وَرَدُّهُ لِلْحَدِيثِ مَعَ صِحَّتِهِ بِكَوْنِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ خَالَفَ الْقَاعِدَةَ لَيْسَ بِمُسَلَّمٍ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالصِّيَامِ، فَمَنْ عَارَضَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ أَدْخَلَ قَاعِدَةً فِي قَاعِدَةٍ، ولَوْ فُتِحَ بَابُ رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمِثْلِ هَذَا لَمَا بَقِيَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقَلِيلُ"(٢).

المطلب السادس: رد الحديث بسبب توهم المعارضة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ ذَلِكَ العَبْدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ».

قَالَ: فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَعَجِبْنَا لِبُكَائِهِ: أَنْ يُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَبْدٍ خُيِّرَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ المخَيَّرَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ وَمَوَدَّتُهُ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي المسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»(٣).

قال الحافظ: "جَاءَ فِي سَدِّ الْأَبْوَابِ الَّتِي حَوْلَ الْمَسْجِدِ أَحَادِيثُ يُخَالِفُ ظَاهِرُهَا حَدِيثَ الْبَابِ، مِنْهَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَتَرْكِ بَابِ عَلِيٍّ(١)، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّبَرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ رِجَالُهَا ثِقَاتٌ مِنَ الزِّيَادَةِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَدَدْتَ أَبْوَابَنَا فَقَالَ مَا أَنَا سَدَدْتُهَا وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا"(٢).

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيّ». فَتَكَلَّمَ نَاسٌ فِي ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ»، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ(٣)،

---

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُدُّوا الأَبْوَابَ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ» (٣٦٥٤)، ومسلم في كتاب الفضائل، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) أخرجه أحمد (١٥١١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥٥٣)، وقال ابن الجوزي: "طرقه كلها باطلة" الفوائد المجموعة ص: (٣٦٢)، وقال ابن القيسراني: " زافر هَذَا — أحد رواة الحديث – ضَعِيف الحَدِيث" ذخيرة الحفاظ (٣٢٣٤).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٩٣٠)، وقال الهيثمي: " إِسْنَادُ أَحْمَدَ حَسَنٌ " مجمع الزوائد (١١٤/٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٢٨٧)، والنسائي في الكبرى في كتاب الخصائص، باب باب ذِكْر قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَلِيٍّ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُخْزِيهِ أَبَدًا» (٨٤٢٣)، والحاكم (٤٦٣١) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي: "فِيهِ مَيْمُونٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ" مجمع الزوائد (١١٤/٩).

eISBN 978-967-2122-81-4

وَعَن بن عَبَّاسٍ قَالَ: "أَمَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَسُدَّتْ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ".

وَفِي رِوَايَةٍ: "وَأَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنُبٌ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ"، أَخْرَجَهُمَا أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَرِجَالُهُمَا ثِقَاتٌ(٤).

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَرُبَّمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ جُنُبٌ"(٥).

وَعَنِ ابن عُمَرَ قَالَ: "كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرُ النَّاسِ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَلَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَأَنْ يَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، زَوَّجَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ وَوَلَدَتْ لَهُ، وَسَدَّ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ"(٦).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَرَارٍ بِمُهْمَلَاتٍ قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَخْبِرْنِي عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ.

فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: "وَأَمَّا عَلِيٌّ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ أَحَدًا، وَانْظُرْ إِلَى مَنْزِلَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَدْ سَدَّ أَبْوَابَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَقَرَّ بَابَهُ"(١)، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا الْعَلَاءَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَكُلُّ طَرِيقٍ مِنْهَا صَالِحٌ لِلِاحْتِجَاجِ فَضْلًا عَنْ مَجْمُوعِهَا(٢).

وفي هذا المثال يَرُدُّ الحافظ على ابن الجوزي ردّه للأحاديث الواردة في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ وذلك بسبب أن بعض رواته متكلَّم فيهم، ولمخالفته للأحاديث الصحيحة الواردة في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو يزعم أنه من وضع الرافضة، فيجيب الحافظ بأن إعلال الحديث بسبب من تُكلم فيهم من رواته ليس بقادح وذلك لكثرة طرقه، ودعوى أنه يتعارض مع ما ورد في فضل أبي بكر رضي الله عنه، فيمكن الجمع بينهما.

قال الحافظ: "وَقد أورد ابن الْجَوْزِيّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ(٣)، أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرقم وابن عُمَرَ مُقْتَصِرًا عَلَى بَعْضِ طُرُقِهِ عَنْهُمْ، وَأَعَلَّهُ بِبَعْضِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ مِنْ رُوَاتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ كَثْرَةِ الطُّرُقِ وَأَعَلَّهُ أَيْضًا بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي بَابِ أَبِي بَكْرٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ

---

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١١٦٨)، والنسائي في الكبرى في كتاب الخصائص، باب ذِكْر قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَلِيٍّ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُخْزِيهِ أَبَدًا» (٨٤٠٩)، والحاكم (٤٦٥٢)، وصححه ووافقه الذهبي، وقال ابن الجوزي في هذا الحديث ونحوه من أحاديث الترخيص لعلي بترك بابه في المسجد: " هَذِهِ الأَحَادِيثُ كُلُّهَا مِنْ وضع الرافضة قابلوا بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهِ فِي " سُدُّوا الأَبْوَابَ إِلا بَابَ أَبِي بَكْرٍ " الموضوعات (٣٦٦/١).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٣١)، وقال الهيثمي: " فِيهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ" مجمع الزوائد (١١٥/٩).

(٦) أخرجه أحمد (٤٧٩٧)، وقال الهيثمي: " رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ " مجمع الزوائد (١٢٠/٩)، وقال ابن حجر" وإسناده حسن" فتح الباري (١٥/٧).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٧٦٠)، والأوسط (١١٦٦)، وقال الهيثمي: " فِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ" مجمع الزوائد (١١٥/٩)، وقال ابن حجرك" وإسناده حسن" فتح الباري (١٥/٧).

(٢) فتح الباري (١٥/٧).

(٣) الموضوعات (٣٦٦/١).

eISBN 978-967-2122-81-4

مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ، قَابَلُوا بِهِ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ فِي بَابِ أَبِي بَكْرٍ انْتَهَى. وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ خَطَأً شَنِيعًا، فَإِنَّهُ سَلَكَ فِي ذَلِكَ رَدَّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِتَوَهُّمِهِ الْمُعَارَضَةَ مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مُمْكِنٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: وَرَدَ مِنْ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْكُوفَةِ بِأَسَانِيدَ حِسَانٍ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ وَوَرَدَ مِنْ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ فَإِنْ ثَبَتَتْ رِوَايَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْرُقَ هَذَا الْمَسْجِدَ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرُكَ"(٤)، وَالْمَعْنَى أَنَّ بَابَ عَلِيٍّ كَانَ إِلَى جِهَةِ الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَكُنْ لِبَيْتِهِ بَابٌ غَيْرُهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْمَرْ بِسَدِّهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ يَأْذَنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ جُنُبٌ إِلَّا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّ بَيْتَهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ(١).

وَمُحَصَّلُ الْجَمْعِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ، فَفِي الْأُولَى اسْتُثْنِيَ عَلِيٌّ لِمَا ذَكَرَهُ، وَفِي الْأُخْرَى اسْتُثْنِيَ أَبُو بَكْرٍ وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يُحْمَلَ مَا فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ عَلَى الْبَابِ الْحَقِيقِيِّ، وَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْبَابِ الْمَجَازِيِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخَوْخَةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ، وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا أُمِرُوا بِسَدِّ الْأَبْوَابِ سَدُّوهَا وَأَحْدَثُوا خِوَخًا يَسْتَقْرِبُونَ الدُّخُولَ إِلَى الْمَسْجِدِ مِنْهَا، فَأُمِرُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِسَدِّهَا.

فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَبِهَا جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي "مُشْكِلِ الْآثَارِ"، وَهُوَ فِي أَوَائِلِ الثُّلُثِ الثَّالِثِ مِنْهُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ فِي "مَعَانِي الْأَخْبَارِ"، وَصَرَّحَ بِأَنَّ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ لَهُ بَابٌ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَخَوْخَةٌ إِلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ، وَبَيْتُ عَلِيٍّ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَابٌ إِلَّا مِنْ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

المطلب السابع: رد لفظة في الحديث بدعوى أنها زائدة:

قال الحافظ: "وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بَعْثًا وَقَالَ: "لِيَخْرُجْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا"(٣)، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ثُمَّ قَالَ: لِلْقَاعِدِ وَأَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْغَازِيَ إِذَا جَهَّزَ نَفْسَهُ أَوْ قَامَ بِكِفَايَةِ مَنْ يَخْلُفُهُ بَعْدَهُ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ لَفْظَةُ نِصْفٍ يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ مُقْحَمَةً أَيْ مَزِيدَةً مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَقَدِ احْتَجَّ بِهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ بِمِثْلِ ثَوَابِ الْفِعْلِ حُصُولُ أَصْلِ الْأَجْرِ لَهُ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ وَأَنَّ التَّضْعِيفَ يَخْتَصُّ بِمَنْ بَاشَرَ الْعَمَلَ.

---

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب (٣٧٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [يعني: البخاري] هَذَا الحَدِيثَ وَاسْتَغْرَبَهُ" سنن الترمذي (٨٦/٦)، وقال البغوي: "هذا حديثٌ غريبٌ" مصابيح السنة (٤٧٧٤).

(١) البحر المحيط (٦٥١/٣) وصدره بصيغة التمريض فقال: "روي".

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب من جهز غازيًا أو خلفه في أهله بخير (١٨٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

eISBN 978-967-2122-81-4

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ مَحَلَّ النِّزَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْخَيْرِ، مَثَلًا هَلْ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ مَعَ التَّضْعِيفِ أَوْ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ، وَحَدِيثُ الْبَابِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ وَالْمُشَاطَرَةَ فَافْتَرَقَا.

ثَانِيهِمَا: مَا تَقَدَّمَ مِنَ احْتِمَالِ كَوْنِ لَفْظَةِ نِصْفٍ زَائِدَةٌ"(١).

قُلْتُ" وَلَا حَاجَةَ لِدَعْوَى زِيَادَتِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا فِي الصَّحِيحِ"(٢).

وفي هذا المثال يرد الحافظ على القرطبي قوله: "لَفْظَةُ نِصْفٍ يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ مُقْحَمَةً أَيْ مَزِيدَةً مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ"، فهو يرى أنه لا حاجة لرد الرواية مع إمكان توجيهها، وكعادته – رحمه الله – يحاول الجمع بين الروايات وتوجيهها – قدر الإمكان –.

قال الحافظ: "وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي تَوْجِيهِهَا أَنَّهَا أُطْلِقَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الثَّوَابِ الْحَاصِلِ لِلْغَازِي وَالْخَالِفِ لَهُ بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الثَّوَابَ إِذَا انْقَسَمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ كَانَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا مِثْلُ مَا لِلْآخَرِ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَأَمَّا مَنْ وَعَدَ بِمِثْلِ ثَوَابِ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُ إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ دَلَالَةٌ أَوْ مُشَارَكَةٌ أَوْ نِيَّةٌ صَالِحَةٌ، فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي عَدَمِ التَّضْعِيفِ لِكُلِّ أَحَدٍ وَصَرْفُ الْخَبَرِ عَنْ ظَاهِرِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مُسْتَنَدٍ.

وَكَأَنَّ مُسْتَنَدَ الْقَائِلِ أَنَّ الْعَامِلَ يُبَاشِرُ الْمَشَقَّةَ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الدَّالِّ وَنَحْوِهِ، لَكِنَّ مَنْ يُجَهِّزُ الْغَازِيَ بِمَالِهِ مَثَلًا وَكَذَا، مَنْ يَخْلُفُهُ فِيمَنْ يَتْرُكُ بَعْدَهُ يُبَاشِرُ شَيْئًا مِنَ الْمَشَقَّةِ أَيْضًا فَإِنَّ الْغَازِيَّ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْغَزْوُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُكْفَى ذَلِكَ الْعَمَلُ، فَصَارَ كَأَنَّهُ يُبَاشِرُ مَعَهُ الْغَزْوَ بِخِلَافِ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ مَثَلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٣).

المطلب الثامن: رد الحديث بسبب عدم اللقيا:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المُزَنِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ النَّاسَ فِي أَفْنَاءِ الأَمْصَارِ، يُقَاتِلُونَ المُشْرِكِينَ، فَأَسْلَمَ الهُرْمُزَانُ، فَقَالَ: إِنِّي مُسْتَشِيرُكَ فِي مَغَازِيَّ هَذِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ مَثَلُهَا وَمَثَلُ مَنْ فِيهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ عَدُوِّ المُسْلِمِينَ مَثَلُ طَائِرٍ لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَلَهُ رِجْلاَنِ، فَإِنْ كُسِرَ أَحَدُ الجَنَاحَيْنِ نَهَضَتِ الرِّجْلاَنِ بِجَنَاحٍ وَالرَّأْسُ، فَإِنْ كُسِرَ الجَنَاحُ الآخَرُ نَهَضَتِ الرِّجْلاَنِ وَالرَّأْسُ، وَإِنْ شُدِخَ الرَّأْسُ ذَهَبَتِ الرِّجْلاَنِ وَالجَنَاحَانِ وَالرَّأْسُ، فَالرَّأْسُ كِسْرَى، وَالجَنَاحُ قَيْصَرُ، وَالجَنَاحُ الآخَرُ فَارِسُ، فَمُرِ المُسْلِمِينَ، فَلْيَنْفِرُوا إِلَى كِسْرَى، – وَقَالَ بَكْرٌ، وَزِيَادٌ جَمِيعًا عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ –.

قَالَ: فَنَدَبَنَا عُمَرُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْنَا النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَرْضِ العَدُوِّ، وَخَرَجَ عَلَيْنَا عَامِلُ كِسْرَى فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَقَامَ تَرْجُمَانٌ، فَقَالَ: لِيُكَلِّمْنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ، فَقَالَ المُغِيرَةُ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ؟ قَالَ: مَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ العَرَبِ، كُنَّا فِي شَقَاءٍ شَدِيدٍ وَبَلاَءٍ شَدِيدٍ، نَمَصُّ الجِلْدَ وَالنَّوَى مِنَ الجُوعِ، وَنَلْبَسُ الوَبَرَ

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/٧٢٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٠).

(٣) نفس المصدر السابق.

eISBN 978-967-2122-81-4

وَالشَّعَرَ، وَنَعْبُدُ الشَّجَرَ وَالحَجَرَ.

فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرَضِينَ – تَعَالَى ذِكْرُهُ وَجَلَّتْ عَظَمَتُهُ – إِلَيْنَا نَبِيًّا مِنْ أَنْفُسِنَا نَعْرِفُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا رَسُولُ رَبِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تُؤَدُّوا الجِزْيَةَ، وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا، أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الجَنَّةِ فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرَ مِثْلَهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ»، فَقَالَ النُّعْمَانُ: رُبَّمَا أَشْهَدَكَ اللَّهُ مِثْلَهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُنَدِّمْكَ، وَلَمْ يُخْزِكَ، وَلَكِنِّي شَهِدْتُ القِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ «إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، انْتَظَرَ حَتَّى تَهُبَّ الأَرْوَاحُ، وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ»(١).

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على الدمياطي رده للحديث الصحيح بسبب عدم اللقيا، والحافظ يرى بأن ذلك ليس بكافٍ لرد الأحاديث الصحيحة.

قال الحافظ: "قَوْلُهُ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ – كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ بِسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ – وَكَذَا وَقَعَ فِي مُسْتَخْرَجِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَغَيْرِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَزَعَمَ الدِّمْيَاطِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ الْمُعَمَّرُ – بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ بِغَيْرِ مُثَنَّاةٍ–، قَالَ: لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ الرَّقِّيَّ لَا يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ الْبَصْرِيِّ وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَافٍ فِي رَدِّ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَهَبْ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَ الْآخَرِ. أَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا الْتَقَيَا مَثَلًا فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْغَزْوِ، وَمَا ذَكَرَهُ مُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ، فَإِنَّ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ رَقِّيٌّ وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بَصْرِيٌّ، فَمَهْمَا اسْتُبْعِدَ مِنْ لِقَاءِ الرَّقِّيِّ الْبَصْرِيَّ جَاءَ مِثْلُهُ فِي لِقَاءِ الرَّقِّيِّ لِلْبَصْرِيِّ.

وَأَيْضًا فَالَّذِينَ جَمَعُوا رِجَالَ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِمُ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيَّ، وَأَطْبَقُوا عَلَى ذِكْرِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَأَغْرَبَ الْكِرْمَانِيُّ فَحَكَى أَنَّهُ قِيلَ الصَّوَابُ فِي هَذَا مُعَمَّرُ بْنُ رَاشِدٍ، يَعْنِي شَيْخَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْخَطَأُ بِعَيْنِهِ فَلَيْسَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الرَّقِّيِّ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ رَاشِدٍ رِوَايَةٌ أَصْلًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ سَلَفَ الدِّمْيَاطِيِّ فِيمَا جزم بِهِ، فَقَالَ بن قُرْقُولٍ فِي الْمَطَالِعِ: وَقَعَ فِي التَّوْحِيدِ وَفِي الْجِزْيَةِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، كَذَا لِلْجَمِيعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَالُوا وَهُوَ وَهْمٌ وَإِنَّمَا هُوَ الْمُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الْأَصِيلِيِّ، فَزَادَ فِيهِ التَّاءَ وَأَصْلَحَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ الْأَصِيلِيُّ: الْمُعْتَمِرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ غَيْرُهُ الْمُعَمَّرُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَالرَّقِّيُّ لَا يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ وَلَا الْبَاجِيُّ فِي رِجَالِ الْبُخَارِيِّ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ، بَلْ قَالَ الْبَاجِيُّ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ رِوَايَةً(١).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجزية، بَابُ الجِزْيَةِ وَالمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ (٣١٥٩).

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٦٣).

eISBN 978-967-2122-81-4

المطلب التاسع: رد الحديث بسبب الظن بأن الرواية ليست محفوظة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: قَالَ هِشَامٌ: فَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " أَنَّ سَعْدًا قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُجَاهِدَهُمْ فِيكَ مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَقَالَ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ، مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا نَبِيَّكَ، وَأَخْرَجُوهُ مِنْ قُرَيْشٍ (٢).

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على الداودي رده للحديث والحكم عليه بأنه ليس بمحفوظ، فالحافظ يرى بأن ذلك إقدام برد الأحاديث الصحيحة بسبب الظن، وأن هناك من الروايات ما تعضد وتقوى تفرد أبان بالرواية.

قال الحافظ: "قَوْلُهُ وَقَالَ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْعَطَّارُ إِلَخْ يَعْنِي أَنَّ أبان وَافق بن نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ هِشَامٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَفْصَحَ بِتَعْيِينِ الْقَوْمِ الَّذِينَ أُبْهِمُوا وَأَنَّهُمْ قُرَيْشٌ، وَزَعَمَ الدَّاوُدِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْمِ قُرَيْظَةُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرِّوَايَةِ الْمُعَلَّقَةِ هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَهُوَ إِقْدَامٌ مِنْهُ عَلَى رَدِّ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ بِالظَّنِّ الخائب؛ وَذَلِكَ أَن فِي رِوَايَة بن نُمَيْرٍ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْمِ قُرَيْشٌ، وَإِنَّمَا تَفَرَّدَ أَبَانُ بِذِكْرِ قُرَيْشٍ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي فِي بَقِيَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ سَعْدٍ وَقَالَ: اللَّهُمَّ فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِنِي لَهُ" الْحَدِيثَ(١).

وَأَيْضًا فَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اقْتَصَرَ الدَّاوُدِيُّ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ قُرَيْشٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ وَأَخْرَجُوهُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مُخْتَصَّةٌ بِقُرَيْشٍ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ أَخْرَجُوهُ وَأما قُرَيْظَة فَلَا"(٢).

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على خير الورى محمد بن عبد الله وعلى من سار على نهجه واهتدى.

وفي ختام هذا البحث نضع بين يدي القارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات:

(أ) نتائج البحث:

١) صيانة العلماء وحفاظهم على مكانة الأحاديث الصحيحة.

٢) يتجلى منهج جمهور العلماء في حفاظهم على الأحاديث الصحيحة من خلال منهجهم في درء التعارض، فهم يبدؤون بمحاولة الجمع فإن تعذَّر فبالنظر إلى التاريخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ، فإن تعذَّر فمن خلال الترجيح بين النصوص، فإن تعذَّر فالتوقف.

---

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، بَابُ هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ (٣٩٠١)، ومسلم في كتاب المغازي، باب قضاء سعد بن معاذ في بني قريظة (١٧٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، بَابُ مَرْجِعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأَحْزَابِ، وَمَخْرَجِهِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَمُحَاصَرَتِهِ إِيَّاهُمْ (٤١٢٢)، ومسلم في كتاب المغازي، باب قضاء سعد بن معاذ في بني قريظة (١٧٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٣٠).

eISBN 978-967-2122-81-4

٣) نهج الحافظ ابن حجر لمنهج الجمهور في درء التعارض.

٤) العقل في الشريعة معتبر، ولكنه ليس مقياسًا مستقلًا لقبول أو رد الأحاديث.

٥) كثير من المقاييس التي تنقد المتن لا يصلح أن تكون مستقلة بذاتها.

(ب) التوصيات:

١) يتجلى من خلال البحث الحاجة لمزيد من الدراسات التي تبرز منهج العلماء في دفاعهم وحفاظهم على مكانة الأحاديث الصحيحة.

٢) التوسع في هذا البحث ليشمل كتب أخرى للحافظ ابن حجر أو التوسع في تحليل نتائج الحافظ مقارنة مع غيره من علماء الحديث.

٣) بيان ونشر وتدريس منهج الجمهور في درء التعارض بين النصوص لأنه يحقق للأحاديث الصحيحة مكانتها ويدفع عنها يد العابثين.

والله الموفق والمعين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين

فهرس المصادر والمراجع:

١) بيان مشكل الآثار، للطحاوي، عدد الأجزاء / ١٥، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٢) **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٣) **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٤) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦.

٥) **سنن النسائي الكبرى**، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤١١ – ١٩٩١، بيروت.

٦) **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الأرقم - لبنان / بيروت، ط بدون.

٧) صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨) **صحيح مسلم**، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٩) **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، دار صادر – بيروت،ط بدون.

١٠) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

eISBN 978-967-2122-81-4

١١) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي(المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

١٢) **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

١٣) **المسند**، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤) **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين – القاهرة – ١٤١٥، ت: طارق بن عوض، ط بدون.

١٥) المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني.

١٦) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ – ٦٥٦ هـ)، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

١٧) **الموضوعات**، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م.

١٨) **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ت ربيع المدخلي.

eISBN 978-967-2122-81-4